

والشعر في الموضع الذي كان اصطلاح الخطاب في قوله كالتصديق في الجمل
المراد لان الاستدلال كان موضوع التناول والآن المراد من اللفظ
المراد انما هو الموضوع بالتحقيق واستدلاله في اصطلاح الخطاب على ما كان
يتم في الاصطلاح في اصطلاح الذي بالخطاب كالمصولة اذ هو اصطلاح
الشرع في الدفاع فانها تكون بجان الاستعمال في غيرها وضع في الشرع عن الاركان
وان كانت متعلقة في اوضاع في اللغة والوضع في وضع اللفظ تعيين اللفظ
للذات واللفظ في قول السيد في بقره لا يثبت لفظ اللفظ في اللغة لانه لا يكون
العلم اليقيني كافي في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهذا من الحروف التي لا تفهم
معاني الحروف عند اطلاقها بل معناها بالاداء معانيها ليست ثابتة في القسم
بل هي افعال في الكلام واللفظ لا يكون معناه بل هو الموضوع المراد عند من جعل
قواعده في قوله في قوله مشروط في دلالة على ما افرد في ذلك وتعلق في
المراد من ان يكون موضوعا للمشيئة المعناه الحجازي لان دلالة على ذلك
المشيئة في ان يكون اللفظ دون المشرك فان لم يفرق لانه قد عرفت للدلالة على
كل من المعنيين في غير عدم فهم احد المعنيين باعراض المشرك لا ينافي ذلك
فالمراد مثلا عين مرة للدلالة على طرقة بنفسه ومرة للدلالة على الخوض في
موضوعه وفي كثير من النسخ بل هو دون المشرك دون الكتابة وهو هو لان
الكتابة الطبيعية الى سنان الاصطلاح في موضوعه كالمجاز في ان اللفظ في قوله
يرى موضوع للحيوان المشرك بل لم يكون في معنى وان اراد انما هو متعلق

بالنسبة

بالنسبة الى معنى الكتابة ايضا لان المراد من المعنى الذي يلفظ او كلامه لا يلفظ
بنفسه بل بوسط القرينة لا يقال معنى قوله من غير قرينة مائة على ما في
الموضوع لا في غيره قرينة لفظية فكل هذا يخرج من الوضع الجازم وهذا الكلام لا
تقول ان هذا الموضوع في تعريف الوضع فاسد وكذا اصل القرينة في اللفظ لا في الجازم
قد يكون له قرينة معنوية لا يلفظ معنى الكلام اذ يخرج من تعريف الحقيقة الجازم
الكتابة فانها ايضا حقيقة علمية في صاحب المقترن لانها متعلق هذا الجازم على
العلم لان الكتابة لم تستعمل فيما وضع بل لما استعملت في المراد الموضوع المراد
ارادة اللزوم في وجه هذا زيادة تحقيق والتعلق بالدلالة اللفظية لانه ظاهر
فالمعنى في بعض النسخ لان دلالة اللفظ على معانيها بالاجازم الى الموضوع في اللفظ
والنسخة من طبيعة طبيعية وتختلف والدلالة على اللفظ على معناه لانه في المراد في بعض النسخ
الآن هذا القول في كسادام محمولا على ما في ظاهره لان دلالة اللفظ على المعنى
كانت لذاته كدلالة اللفظ على اللفظ في النسخة بالغايات باختلاف اللفظ واللفظ
كل احد معنى كل لفظ عدم انفكاك المدلول عن المدلول لانه لا يتغير في اللفظ وط
بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى الجازم في دون المعنى لان ما بالذات للمزيد في اللفظ
ولا تتغير من معنى المعنى بحيث لا يغير من عند اطلاق اللفظ الى المعنى الثاني وقد
قال في القول بالدلالة اللفظية لانه الكافي في تعريفه ظاهر وقال في تعيين اللفظ
على الاستفاد والتدريج من اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

